

المركز السوري للعدالة والمساءلة



جمع البيانات والتوثيق لتقصي الحقيفة والمساءلة

إعداد

ميغان برايس وباتريك بال*

سلسلة مذكرات

التوثيق في العدالة الإنتقالية

23 كانون الثاني 2014

جمع البيانات والتوثيق لتقصي الحقيقة والمساءلة

1- مقدمة

تصف الأمم المتحدة العدالة الانتقالية على أنها "المجموعة الكاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع التأقلم مع إرث كبير من الانتهاكات السابقة الواسعة النطاق، من أجل ضمان المساءلة، وتحقيق العدالة والمصالحة". ويمكن أن تشمل آليات العدالة الانتقالية الشاملة المحاكمات الجنائية، التعويضات، الإصلاح المؤسسي، و"إسترداد الحقيقة" عبر لجان الحقيقة ولجان التحقيق أو غيرها من بعثات تقصي الحقيقة، ومن خلال تخليد الذكرى. وسوف تركز هذه المذكرة في المقام الأول على تقصي الحقيقة عبر جمع البيانات و الوثائق.

تقوم المجتمعات بتقصي الحقائق عندما يكون هناك حقيقة تم حجبها أو نفيها أو تجاهلها، وبالتالي غالباً ما يصعب تحديد ما هي الحقيقة فعلاً. وكما يتساءل تشابمان وبال في السياق المحدد لفحصهم الدروس المستفادة من لجان الحقيقة، يجب علينا أن نبدأ بالتفكير بالسؤال التالي: "ما نوع الحقيقة التي نسعى إليها؟" وحسبما وضعها بارليفليبت، فالحقيقة "يتم إستخدامها بشكل شائع بحيث أصبحت تبدو مفهوماً شفافاً، وواضحاً لجميع المشاركين أو المهتمين في معالجة إنتهاكات سابقة، ولكن "الحقيقة"، مثل "العدالة" و"المصالحة" هي مفهوم محير يتجاوز التعريفات الجامدة".¹

لذلك، فإن مشاريع مثل هذه لتقصي الحقيقة، ينبغي النظر إليها على أنها عملية مستمرة، ومنتطورة. حيث أن كل جزء من جمع البيانات والوثائق يعد لبنة بناء في تلك العملية. على سبيل المثال، في أواخر 1990 قامت عدة مجموعات، بما في ذلك أطباء من أجل حقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ونقابة المحامين الأمريكية/ مبادرة القانون الأوراسي وقانون أوروبا الوسطى بجمع معلومات حول ضحايا الصراع في كوسوفو. وتم تحليل هذه المعلومات من قبل الباحثين في الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم، وعرضها من خلال سلسلة من التقارير والبيانات للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY). وبعد أكثر من عقد من الزمان، لا زال مركز القانون الإنساني في بلغراد يواصل هذا العمل، ويستكمل كتاب ذاكرة كوسوفو 1998-2000، الذي يحيي ذكرى ضحايا هذا الصراع. وبالمثل، فإن السجلات التي قام المركز الدولي لأبحاث حقوق الإنسان في غواتيمالا بجمعها في منتصف التسعينات شكلت مدخلات هامة في محاكمة الجنرال جوي افرينت ريبوس مونت في عام 2013 بتهمة ارتكاب أعمال إبادة جماعية.²

1 من أجل أمثلة عن المزيد من المناقشات ذات الأنواع المختلفة ضمن سياق العدالة الانتقالية، راجع من بين أمور أخرى، أعمالاً قام بها الحقوقي ألبى ساش من جنوب أفريقيا ومؤسسة بيرغوف.

* تتضمن محتويات هذه المذكرة بشكل كبير الذاكرة المؤسسية لمجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان. أنيتا غودس، وتامي غوبيرك، وجول كروجر، وروميش سيلفا جميعهم ساهموا بمحتويات إضافية من خلال مناقشة جماعية ومراجعة لاحقة وتغذية راجعة بشأن مسودات سابقة لهذه المذكرة.

2 راجع صفحة مشروع غواتيمالا HRDAG.

2- المساءلة

تكون المساءلة أقوى عندما تستند إلى آلية لتقصي الحقائق ضمن إجراءات العدالة الإنتقالية. ومن تجربتنا، فإنه تاريخياً لم تكن آليات المساءلة مفيدة جداً في تقصي الحقائق. فقضايا المحاكم لا تكشف الحقيقة، بل تكشف مجموعة محددة جداً من المعلومات، تحكمها قواعد (غير شفافة جداً) للإثبات. على سبيل المثال، أجزاء من أدلة إحصائية هامة، من بينها مجموعتين من البيانات، تم الحكم عليها بأنها "إشاعات" في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية الإدعاء العام ضد ميلان ميلوتينوفيتش، ونيكولا سينوفيتش، وداغلوب اوجدانيش، ونيوشا بافكوفيتش، وفلاديمير لازاريفيتش، وسريتين لوكيش، على الرغم من قبولها من قبل باتريك بال كشاهد خبير وقبول عمله وعمل فريقه كدليل في القضية. ومثال آخر من نفس القضية، يسلمت هوفر جرين الضوء 3 "...الفرق بين المرافعة الأكاديمية (تقصي الحقيقة) وأهداف المرافعة القانونية للخصومة (إبطال حجة الخصم)."

في المقابل، فإن آليات تقصي الحقائق قيمة للغاية، وغالباً غير مستغلة بالشكل الكافي لإفادة آليات المساءلة. ويتمثل الأثر غير الرسمي لعمليات تقصي الحقائق في إلقاء الضوء على المزيد من الحقائق؛ ويصبح لدى المجتمع ككل والناس المشاركين معلومات أكثر بكثير من خلال تقصي الحقائق.

لم نر الكثير من آليات المساءلة التي تستخدم معلومات من لجان الحقيقة أو من غيرها من آليات تقصي الحقيقة؛ غواتيمالا هي الإستثناء لهذه الملاحظة. فبالإضافة إلى قضية ريوس مونت المذكورة في الجزء السابق، هناك مثال آخر من غواتيمالا ضمن قضية ميرنا ماك. البيانات من لجنة التوضيح التاريخية (CEH4) تم عرضها على المحكمة العليا في غواتيمالا التي كانت تحقق في وفاة ميرنا ماك 5. وفرت هذه السجلات سياقاً تاريخياً هاماً عن وفاتها وأثبتت أنه من المحتمل أن وفاتها كانت بدوافع سياسية 6. على الرغم من أن هذه هي الأمثلة القليلة جداً التي نعرفها عن حالات عادت فيها آليات تقصي الحقائق بالفائدة على آليات المساءلة، فنحن نأمل أن تتبع الآليات المستقبلية للمساءلة هذه الأمثلة. إن تضمين المعلومات من عمليات تقصي الحقائق لن يضيء فقط المزيد من المصادقية على عمليات المساءلة، لكنه سيعطي المجتمع شعوراً بملكية عملية المساءلة أيضاً كونه يساهم في تعزيزها.

3- جمع البيانات

من المبكر جداً معرفة على وجه التحديد "الحقيقة" التي سوف يتم السعي إليها، ناهيك عن أي آلية من آليات العدالة الإنتقالية سوف يتم استخدامها، ما أن ينتهي الصراع الجاري في سوريا. وبالنتيجة، نحن نقترح أن تركز جهود جمع البيانات على سؤال "ماذا نحن بحاجة إلى تذكره؟"

3 توفير مراجع المقابلة مع خبير الدفاع في ICTY (المحكمة الجنائية الدولية في يوغسلافيا السابقة) إيريك فروتس.

4 يشير اللفظ المختصر الى اسم الهيئة باللغة الإسبانية Comisi_on para el Esclarecimiento Hist_orico

5 قتلت ميرنا ماك عام 1990؛ وفي 2004 اعترفت الحكومة الغويتيمالية بمسؤوليتها عن ذلك. راجع مؤسسة ميرنا ماك للمزيد من التفاصيل.

6 الحكم الأساسي لمحكمة غواتيمالا الثالثة.

هناك العديد من التهديدات التي تواجه التذكر، وتتراوح بين تهديدات تؤثر على الضحايا والشهود أنفسهم (أي أول الحائزين للمعلومات) إلى تلك التي تؤثر على الوثائق حالما يتم جمعها. مثلاً، مع مرور الوقت قد يتشتت الضحايا والشهود بحيث يصبح صعباً إن لم يكن مستحيلًا تحديد أماكن تواجدهم لغرض جمع البيانات، أو قد تقل حوافزهم لرواية قصصهم، أو قد تخف قدرتهم على تذكر تفاصيل أساسية. في نهاية المطاف، قد يموت الضحايا والشهود، كنتيجة لعنف الصراع أو لحادث أو مرض، أو ببساطة كبر السن.

حالما يتم جمع المعلومات من هؤلاء الأفراد، لا يزال هناك حاجة لحمايتها من أن تفقد، سواء من خلال تعطل جهاز الكمبيوتر أو السرقة، أو من تكنولوجيا عفا عليها الزمن تجعل من غير الممكن الوصول إلى المعلومات. وينبغي أن تعتبر البيانات التي يتم جمعها الآن، في خضم الصراع، كنقطة بداية للمزيد من عمليات التحقيق في المستقبل، وليس كبيانات سوف تستخدم مباشرة في عمليات العدالة الانتقالية المستقبلية.

وسوف تتشكل العدالة الانتقالية من خلال الآليات التي تبرز إما كأمر يفرضها إنتصار أحد أطراف الصراع أو من خلال التفاوض بمجرد أن ينتهي الصراع. حالياً، ينبغي أن يركز جمع البيانات على الحفاظ على التفاصيل الرئيسية من أجل عمليات التحقيق المستقبلية. وكما سيرد في بقية هذه المذكرة، فإن هذا الحفاظ يتضمن ليس فقط توثيق الأحداث و الضحايا، ولكن الإبقاء على هذه المعلومات آمنة ويمكن الوصول إليها في المستقبل.

من تجربتنا، يمكن أن تفقد البيانات كنتيجة لمجموعة من الأسباب. وينبغي أن تركز المحافظة على البيانات ليس فقط على إعداد نسخة احتياطية (يفضل أن تكون خارج البلد) ولكن أيضاً على تخزين المعلومات في شكل وهيكلية تنظيمية من المرجح أن تبقى قابلة للتطبيق ومفيدة لمدة أشهر، وسنوات، بل ولعقود في المستقبل. وينبغي استخدام برامج مشفرة مثل برنامج مارتوس Martus أو سبايدر أوك SpiderOak أو منتجات تجارية مثل وثائق جوجل Google documents و دروب بوكس Dropbox أو برامج أخرى تمكن التجميع المركزي في مقر رئيسي والنسخ الاحتياطية المحفوظة على السحابة الإلكترونية.

والأمر المهم جداً لجمع البيانات حول الصراع في سوريا، هو أنه لا ينبغي أن تكون المنظمة المركزية لجمع البيانات ولا النسخة الاحتياطية المحفوظة على السحابة الإلكترونية موجودة في الولايات المتحدة أو روسيا أو تعتمدان بشكل واضح على أي منهما. فمن المهم أن يتم التعامل مع جمع البيانات وتخزينها بأكثر قدر ممكن من الحيادية والموضوعية.

إن جمع البيانات الوصفية مهم أيضاً. وما نعنيه بالبيانات الوصفية هي المعلومات الخاصة بالسياق الذي تمت فيه عملية جمع المعلومات: أي مجموعة قامت بجمع المعلومات، وكيف وجدوها، وما هي التكنولوجيا التي استخدموها للحفاظ عليها، وكيف تم إدخال المعلومات الصحيحة لدى إكتشاف أخطاء، وكيف تم تحديد المعلومات المكررة وماذا فعلوا بها. تشرح مثل هذه الوثيقة عملية توليد البيانات، والتي ستكون حاسمة لدى التعميم على الملاما تم ملاحظته وتسجيله من عنف وقع خلال الصراع.

من المهم أيضاً التفكير في عمليات توليد البيانات في خضم العنف الجاري في مقابل مرحلة ما بعد الصراع. فالبيانات المتاحة الآن قد تختلف كثيراً من حيث النوع، والمحتوى، وطريقة الجمع عن تلك التي قد تكون متاحة في أعقاب إنتهاء الصراع (في تلك المرحلة قد توفر الآليات الرسمية للعدالة الإنتقالية، مثل لجان تقصي الحقيفة، مصادر بيانات جديدة وقيمة). نحن بحاجة ليس فقط لأن نترك طرقاً مفتوحة لدمج مثل هذه الأنواع الأخرى من البيانات التي لا تتوفر في الوقت الراهن، والتي ربما تصبح في حيز الوجود فقط بعد أشهر أو سنوات من الآن، ولكن أيضاً لإعادة تركيز الموارد على تمكين جمع البيانات في المستقبل. وهذا يعني، بشكل خاص، تصميم برنامج لتخزين البيانات وحفظها يكون مرناً بدرجة تكفي لحفظ كمية متزايدة من البيانات ومجموعة واسعة من أنواع البيانات (النصوص غير المنظمة، و الصوت، والصورة، و الفيديو، بالإضافة إلى قواعد بيانات منظمة بطرق أفضل). وهذا يعني أيضاً تطوير فريق من جامعي البيانات الذين يفكرون بشكل مبتكر فيما يمكن أن يشكل "بيانات".

إحدى النقاط الرئيسية هنا هي أنه من الممكن أن يتم لاحقاً تشبيك أنواع مختلفة من البيانات لاحقاً. ومن الممكن أن يوفر هذا ميزة تحليلية إذا كانت نقاط القوة والضعف لأنواع مختلفة من البيانات تكمل بعضها البعض. وكلما تنوعت أنواع ومصادر البيانات كلما زادت فرص تحقق هذه الميزة.

1-3 أنواع ومصادر معلومات

تشمل مصادر البيانات الضحايا والشهود والإعلام الإجتماعي والتقليدي، والسجلات البيروقراطية والإدارية. وسيتم في هذا الجزء بلورة إيجابيات وسلبيات كل من هذه المصادر، بالإضافة الى أمثلة محددة عن كل واحدة من هذه الفئات الواسعة.

وذكريات الضحايا والشهود هي في معظم الحالات المصدر الأول للعدالة الإنتقالية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الذكريات قد يتم تقديمها طواعية- الروايات والشهادات التي يقدمها ضحية أو شاهد- أو يتم انتزاعها من خلال المتابعة الإستباقية. وفي الحالة الأولى، قد يكون هناك اختلافات جوهرية بين الضحايا والشهود الذين لديهم حوافز كافية للتطوع بقصصهم مقابل أولئك الذين يستجيبون لمقابلة أو مسح. وفي حالة الأخيرة، يجب أن يفكر الباحثون مسبقاً بشأن ما ينبغي أن يطلب من الضحايا والشهود للحصول على أدق التفاصيل. مثلاً، تواتر التبليغ عن انتهاكات معينة للجنة الحقيقة في سيراليون (روايات متطوعين) اختلفت بشكل كبير عن تلك التي تم جمعها من خلال مسح بأثر رجعي (روايات تم العمل لجمعها). كلاهما قيما وكلاهما ضروريان، من أجل تحديد صورة مكتملة أكثر لما حدث خلال النزاع.

ويوفر الإعلام الإجتماعي بما في ذلك الفاييس بوك واليوتيوب⁷، والصفحات الإلكترونية الخاصة والمؤسسية، مصدراً يقع بين هذين النوعين من الحسابات. وعادة المعلومات التي تم توفيرها لهذه المصادر يتم التطوع بها من قبل الضحايا أو الشهود، إلا أنه من الممكن الحصول عليها بشكل غير مباشر عبر انتشار ثقافة سائدة متمثلة في مشاركة مثل هذه المعلومات على الإنترنت. سيخضع

7 هو قناة حقوق الإنسان، جزء من التعاون بين WITNESS وستوريفول؛ وهناك كذلك العديد من القنوات الخاصة بسوريا.

نوع وكم المعلومات التي تم تبادلها أيضاً لخصائص الأداة التي تم نشره بواسطتها. لا يسمح تويتر الا بعدد محدود من الأحرف؛ ويوتيوب يقدم فيديوهات؛ والفيس بوك يجمع ما بين النص، والصور، والفيديو، ولكن جميعها بكميات محدودة؛ والمدونات الشخصية قد تكون ملائمة لروايات أطول. وينبغي ملاحظة أيضاً أن كافة هذه المصادر تتطلب المزيد من التحقق. كما ينبغي أن تكون البيانات المستخلصة من مثل هذه المصادر مدعومة بشكل مستقل عن المصدر الأصلي للإعلام الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا الناشئة توفر مصدراً جديداً وقيماً بصورة عامة، وفي سوريا بصورة خاصة، إلا أنه من الأساسي أن يتذكر الباحثون القيود والتعقيدات المتأصلة بشأن مصدر البيانات هذا. على سبيل المثال، تقارير الإعلام الاجتماعي، مثلها مثل العديد من المصادر الأخرى، تخضع لتحيز الاختيار.⁸ وعند التعميم من أنماط في بيانات الإعلام الاجتماعي، ينبغي أن يستكشف الباحثون فئة الأفراد الذين من المحتمل أن يكون لديهم إمكانية الحصول على الإعلام الاجتماعي واختيار استخدامه. أفراد أصغر سناً، ومتمرسين في التكنولوجيا، ولديهم دوافع – مقابل أولئك الذين من المحتمل أن تكون قصصهم غائبة من الإعلام الاجتماعي – الأكبر سناً، وأكثر بعداً، وتنقصهم إمكانية الحصول على التكنولوجيا، أو القدرة أو الحافز لاستخدامها.

وينبغي أن يتم تنفيذ هذه التجربة ذات الفكرة ذاتها بغض النظر عن مصدر البيانات. وينبغي أن يسأل الباحثون أنفسهم، "أي الروايات والأحداث غير موجودة في هذا المصدر؟ وكيف من الممكن أن تختلف هذه القصص والضحايا والشهود عن تلك التي تم توثيقها من قبل هذا المصدر؟".

وعلياً أن ننظر أيضاً في القضايا الخاصة بالتحيز خلال عملية التذكر أو الإفصاح وتشكل الذكريات. وتحيز التذكر والإفصاح هما طريقتان مختلفتان يمكن بموجبهما لرواية ضحية أو شاهد أن تكون مخالفة للحقيقة الموضوعية. وتحيز التذكر متعلق بصورة خاصة بقدرة الفرد على التذكر ووصف الأحداث بدقة. وقد تم دراسة وتحليل التحديات التي تترتب على المسوحات والأسئلة بأثر رجعي. كمثال على ذلك، وجد شيشي وروبرتس (وقد لا يكون ذلك مفاجئاً) بأنه يترتب على فترات التذكر الأطول (أي كلما مر وقت أطول على الحدث) المزيد من عدم اليقين بشأن التواريخ وتفاصيل الحدث وتحيز التذكر بشأن أكثر الأحداث عنفاً.

وتحيز الإفصاح مرتبط بحافز (أو إنتقاء الحافز) الضحية أو الشاهد من أجل شمل أحداث أو تفاصيل معينة في روايته. فمثلاً قد يقوم الضحايا والشهود بصياغة روايتهم بناء على ما يعتقدون أنه من المرجح أن يعود بأكثر نفع لهم. وقام أوتلس بدراسة لاجئي سيراليون، واستخلصوا أن الإرتفاع الكبير في معدل التبليغ عن حالات الإغتصاب كان نتيجة اعتقاد اللاجئين بأن ضحايا العنف الجنسي يواجهون أفضلية أكبر في الحصول على مساعدة من وكالات المساعدات. وبالمقابل، يمكن أن يستجيب الفرد بطريقة معينة لتلبية المعايير الثقافية أو الاجتماعية أو لجعل ذكرياته تتناسب مع الرواية الأوسع لما تعرض له (راجع بينيباكر وباناسيك لمعالجة دقيقة للتشكيل الفردي والجماعي للذكري).

8 وكثيراً ما يشار الى ذلك "بالتحيز في نقل الأخبار" الذي يتم تعريفه من قبل كروغر وآل على أنه "... احتمالية أن يتم نقل خبر عن حدث معين يختلف حسب خصائص الحدث بحد ذاته، او حسب خصائص الوكالة التي تجمع التقارير والأخبار". راجع النشرة في المدونة هذه HRDAG حول البيانات الخام والنشرة في المدونة هذه HRDAG بشأن عينات ملائمة، من أجل المزيد من المناقشة بشأن مصادر وأنواع التحيز والأثر الكبير المحتمل لمثل هذه التحيزات على الخلاصات الجوهرية.

والمصدر القيم الآخر للمعلومات هو ما نعتبره بيانات "تم العثور عليها". وتشمل هذه الفئة من البيانات مجموعة غير محدودة من المصادر الممكنة، كما أن التكنولوجيا الناشئة توسع من هذه القائمة أكثر وأكثر. وتشمل الأمثلة السجلات البيروقراطية والإدارية، مثل الأرشيف التاريخي للشرطة الوطنية في غواتيمالا والوثائق الصادرة عن مديرية التوثيق والأمن (DDS) في تشاد. ويمكن أن توفر سجلات عبور الحدود كالتالي يحفظها حراس حدود ألبانيا خلال النزاع الذي دار عام 1999 بين يوغسلافيا والنااتو، معلومات حيوية عن تدفق اللاجئين، حسبما أظهرت التحليلات التي قامت بها الجمعية الأمريكية للنهوض بالعلوم.

وقيمة مثل هذه السجلات الرسمية والبيروقراطية التي غالباً ما يحتفظ بها الجناة أنفسهم، لاتقدر بثمن كمصادر معلومات. وهي لاتوفر فقط نظرة مختلفة عن الأحداث، بل غالباً ما يكون من الأصعب دحضها أو تجاهلها من قبل المشككين أو المدافعين، مقارنة ببيانات الضحايا والشهود. وكمثال على ذلك، لعبت تحليلات الوثائق من AHPN دوراً هاماً في ملاحقة قضائية لشروطيين نتيجة اختفاء إدجر فيرناندو غارسيا، وكذلك في إثبات مسؤولية القيادة لرئيس الشرطة السابق عن هذا الإختفاء.

وينبغي أن نكون منفتحين ومستعدين للحفاظ على مجموعة متنوعة من أنواع البيانات المحتملة هذه. مثلاً، حين وجد ريد برودي وأوليفية بوركولت سجلات مديرية التوثيق والأمن، كانت الصعوبة الأولى تتمثل في مجرد تصويرها. وكانت قدرة باتريك بول على إجراء مسح ضوئي لسجلات عبور الحدود الألبانية في الميدان حيوية للحفاظ على ذلك المصدر القيم من البيانات. وينبغي أن تكون جماعات المجتمع المدني التي تعمل على توثيق العنف الذي يحدث مؤخراً في بلدات سوريا المحررة حديثاً، مستعدة وتحمل أجهزة مسح ضوئي متنقلة ولديها وسائل لحفظ نسخ احتياطية عن هذه الملفات على سيرفر خارج البلاد. وهنا يكون من المهم أن يتم شمل البيانات الوصفية في عملية التوثيق— من أين أتت السجلات؟ كيف تم اكتشافها؟ من كان لديه إمكانية الحصول عليها؟ وكيف تم حفظها؟

وأخيراً، يشكل الدليل الفني، كالذي ينتج عن الطب الشرعي والتشريح، وعمليات استخراج الجثث، والفحوص الطبية للضحايا، وصور الأقمار الصناعية مكوناً حيوياً "لاسترجاع الحقيقة". وينبغي أيضاً التفكير في دمج هذه الأنواع من المصادر وإعدادها عند العمل على أي مشروع لجمع البيانات.

2-3 خصائص المعلومات المحددة

هناك أسئلة عديدة ينبغي أن تحفز المعلومات المحددة التي يتم جمعها. أي المعلومات المتوفرة الآن ستكون ضرورية جداً لإجراء المزيد من التحريات لمرحلة ما بعد النزاع؟ وما هي المعلومات المتوفرة الآن التي من المحتمل جداً ان تُفقد بعد النزاع؟ هل قمنا بالتقاط بدقة وبصورة كاملة قصة الضحية أو الشاهد؟ ما هي الأسئلة التي من المرجح أن تكون هي الأسئلة المتعلقة بالموضوع والتي أثرت خلال آليات العدالة الإنتقالية؟

قد لا يكون ممكناً جمع كافة التفاصيل ذات الأهمية. ونحن نعرف أنه فيما يتعلق بسوريا، هناك أسئلة يتم طرحها فعلياً عن عمر وجنسية الضحايا، وهذه معلومات يصعب جمعها. إلا أنه

بإمكاننا أن نعطي الأولوية للجهود والموارد الإضافية التي تستهدف هذه التفاصيل، مع العلم بأنه من المحتمل أن تكون من بين الأسئلة التي تثار في مرحلة ما بعد النزاع. ومن الممكن على سبيل المثال أن يقوم الخبراء الميدانيون بمراجعة الصور والفيديوهات لمراسم الجنازات، في محاولة لتحديد علامات عرقية مميزة للضحايا.

وهناك تحدي معين آخر نواجهه في الوضع الحالي لجمع البيانات في سوريا وهو نقص المعلومات عن الجناة. ومن الواضح أن السؤال بشأن من هو المسؤول عن الجرائم هو بالفعل مهم جداً، وسيبقى كذلك عند وضع آليات انتقالية. وللأسف، فإن الغالبية العظمى للسجلات الحالية تنقصها هذه المعلومة الرئيسية. وهل هذا لأن أولئك الذين يعملون على جمع المعلومات يخشون أن يقوموا بطرح أسئلة؟ هل لأن الضحايا والشهود يخشون القول؟ أو لأنهم فعلاً لا يعرفون؟

ونظراً للوضع الحالي للنزاع في سوريا، لاسيما في ظل وجود مجموعات عديدة مختلفة من المحاربين، حيث أنه قد لا يكون لدى بعضهم معالم يسهل التعرف عليها مثل الزي الموحد، فقد يكون من المستحيل ان يتم جمع هذه المعلومة. وعملياً، قد تكون عملية التعرف على الجناة متحيزة نحو أولئك الذين لديهم معالم يمكن التعرف عليها. وينبغي بذل جهود أكبر والتركيز أكثر على جمع معلومات عن الجناة كلما أمكن، مبينين بوضوح كيف قامت الضحية أو كيف قام الشاهد بالتعرف على الجاني.

من المهم جداً أن يقوم خبراء الموضوع بالتشارك مع جامعي البيانات والمحليلين بالعمل على تأطير الأسئلة الكمية. ويترتب على غياب هذه الشراكة خطر عدم التمكن من تسجيل تفاصيل دقيقة مطلوبة للتحليلات اللاحقة، وخطر الإكتفاء باستعراض أنواع مختلفة من البيانات بحثاً عن سؤال. على سبيل المثال، يمكن أن يسأل المرء "ما هو نمط كل الوفيات الناتجة عن النزاع الذي تم مع مرور الزمن في سوريا؟" ويمكن الإجابة على هذا السؤال بوجود البيانات الصحيحة والتحليل الصحيح. إلا أنه لا يصلح ليتحول إلى دليل عملي. وفي المقابل، التساؤل عن "مالذي حدث في حمص في الربع الأول من عام 2012" هو سؤال ينبع من سياق الأحداث- حيث أنه من المثبت أن الحكومة شنت هجوماً على حمص في شباط 9.2012 وعملية جمع البيانات استناداً الى هذا السؤال ستكون أكثر دقة بكثير وموجهة وذات احتمال أكبر في توليد بيانات ستكون مفيدة للتحليلات المستقبلية وللمزيد من التحقيقات.

وبصورة عامة، ينبغي جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الضحايا الأفراد- بما في ذلك الاسم، والجنس، وتاريخ الميلاد، وتاريخ الحدث/الإنتهاك، واللغة والمشاركة في القتال (مقاتل/مدني)، وموقع الحدث/الإنتهاك، والدين، وموقع المنزل/المنطقة، والشرطة، والعسكر أو أي انتماء أو رتبة أمنية أخرى- من قبل أكبر عدد من مقدمي المعلومات المختلفين (ومن الأفضل أن يكونوا مستقلين). وهذا يجعل من الممكن لاحقاً إجراء تحليل من أجل البحث عن أنماط عنف تعود بنا إلى تعريف الجرائم ضد البشرية، مثلاً تلك التي تسعى لإظهار طبيعة منتشرة أو منهجية للجرائم. وكلما زادت تجزئة وتفصيل البيانات، كلما كانت البيانات أكثر فائدة للتعرف وتمييز التحيز في المعلومات.

4- الخلاصة

من المستحيل معرفة مسبقاً أي من آليات العدالة الإنتقالية سوف تكون المفضلة أو حتى الممكنة في أعقاب إنتهاء النزاع في سوريا. ولكن في الوقت الحالي بإمكاننا التحضير لمجموعة واسعة من جهود الأبحاث المستقبلية من خلال الحفاظ على البيانات المتاحة الآن والتفكير بشكل نقدي بأسئلة من المحتمل أن تؤثر في تلك التحقيقات.

وفيما يتعلق بالمحافظة على البيانات، فإن الهدف الأهم هو ببساطة عدم فقدانها، من خلال عطل فني، أو عدم التنظيم، أو السرقة. وكما ذكر في وقت سابق، فإنه ينبغي استخدام برمجيات مثل Martus أو سبايدر أوك SpiderOak أو المنتجات التجارية مثل وثائق جوجل Google documents أو دروب بوكس Dropbox أو برامج أخرى تجعل من الممكن إيجاد مقرات رئيسية للتجميع المركزي والنسخ الاحتياطية المحفوظة على السحابة الإلكترونية، وينبغي بعناية تفادي الارتباط الفعلي أو الضمني بالولايات المتحدة أو روسيا.

يتوقع أن يكون هناك العديد من التحقيقات اللاحقة في سوريا، مقارنة بصراعات أخرى، لأنه بصراحة، الحالات التي تعارض فيها الولايات المتحدة الحكومة المتهاوية تميل إلى أن ينتج عنها محاكمات (على سبيل المثال، يوغوسلافيا السابقة، ورواندا والعراق)، في حين أن الأنظمة التي تدعمها الولايات المتحدة تميل تجاه النهج القائم على العفو (مثلاً السلفادور، وغواتيمالا وجنوب أفريقيا).

أما فيما يتعلق بالتحقيقات المحتملة في المستقبل- ما هي الأسئلة المحتملة والمقارنة بين الفائدة في جمع نوع محدد من الأدلة؟ نعلم أنه تم بالفعل إثارة أسئلة حول سن وجنسية الضحايا، ولكن هذه المعلومات من الصعب جداً جمعها. هل بالإمكان وهل ينبغي توظيف المزيد من الموارد في محاولة ملئ هذه الثغرات في الوثائق الموجودة؟ وكيف بالإمكان استخدام المعلومات حول هيكلية وتنظيم مجموعات المعارضة المختلفة لتحديد ما إذا كانت الضحية أو الجاني مرتبط بأي من هذه الجماعات؟ حتماً هذه التفاصيل ستكون ضرورية، ليس فقط لمعالجة مسائل متعلقة بالمساءلة، ولكن لتوفير فهم أفضل لما حدث خلال النزاع. مثلاً، كيف تتغير أنماط العنف عندما تتغير القوى المسيطرة على منطقة ما؟

أخيراً، نحن بحاجة إلى أن نكون منفتحين على ومستعدين للحفاظ على تشكيلة واسعة من أنواع البيانات. الأرشيف الرسمي والسجلات البيروقراطية هي من بين أنواع البيانات الأكثر إنتشاراً وفائدة التي يتم "العثور" عليها. ومع تغير السيطرة في المناطق السورية من جماعات المعارضة إلى سيطرة النظام والعودة مرة أخرى، ما الذي يحدث لمباني المكاتب الحكومية؟ ما الذي يحدث للمراكز الرئيسية للشرطة؟ هل يتم تأمين حماية للسجلات والحفاظ عليها أو هل يتم فقدانها وتدميرها؟ نحن بحاجة إلى دعم الموثقين على الأرض وتعميم الوعي بالقيمة الهائلة لمصادر البيانات هذه، وكيف يقومون بتطوير، وتصميم، وتطبيق إستراتيجيات للحفاظ عليها.

حول المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة هو منظمة غير ربحية مدعومة من عدة أطراف. يتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة، وبإحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

يقوم المركز السوري للعدالة والمساءلة بجمع وحفظ وتحليل المعلومات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من البيانات ذات الصلة من أجل المساهمة في عملية العدالة الإنتقالية في سوريا ودعمها. وعبر إنتهاج مقاربة موضوعية وغير متحيزة، يقوم المركز كذلك ببناء والحفاظ على علاقات وشراكات قوية مع الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية السورية والأطراف الفاعلة دولياً التي تعمل من أجل تحقيق العدالة والمساءلة لجميع السوريين.